

Distr. General
28 August 2023
Arabic
Original: Spanish



مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة والأربعون

6-17 تشرين الثاني/نوفمبر 2023

تقرير وطني مقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5 و21/16*

كولومبيا

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يُقدّم هذا التقرير الوطني في إطار الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل. وروعت في إعداده المبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 21/16 وفي مقرره 199/17.
- 2- وتشدد دولة كولومبيا (جمهورية كولومبيا أو كولومبيا) على أهمية هذه الآلية في توجيه الحكومات في جهودها لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفالتها.
- 3- وتتعهد كولومبيا بتنفيذ التدابير اللازمة لبناء مجتمع ديمقراطي حقيقي، قائم على مبادئ صون الحياة واحترام التنوع وكفالة المساواة. ومن ثم، تدرج الحكومة الوطنية الحالية ضمن رهاناتها المهمة إقرار السلام التام، في إطار خطة دولية لمواجهة حالات الطوارئ المناخية وكفالة السلام والعيش الكريم.
- 4- وتتخذ الحكومة الحالية الإجراءات اللازمة لتعزيز العمل المشترك مع المجتمع الدولي في مجال حقوق الإنسان ولتشجيع تعزيز هيئات الرصد التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ثانياً - المنهجية وعملية التشاور

- 5- نسّقت وزارة الشؤون الخارجية والمجلس الاستشاري الرئاسي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عملية إعداد هذا التقرير، وشاركت فيها سلطات كولومبية متعددة على الصعيد الوطني وعلى مستوى المقاطعات.
- 6- وتطلّب إعداد هذه الوثيقة عقد جلسات للإعلام والحوار بين المؤسسات. وعُمّمت خصائص الاستعراض الدوري الشامل وأهدافه من خلال شبكات التواصل الاجتماعية، مع التركيز على أهمية هذه الآلية بالنسبة لكولومبيا.
- 7- وجرى خلال جلسة اللجنة الاستشارية للسلام⁽¹⁾ توضيح بنية هذا التقرير، وكذلك التحديات والتوقعات التي حُدّدت أثناء إعداده، والتي توافق بعض التحديات التي حددتها منظمات المجتمع المدني والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان. وشارك فيها ممثلون عن مكتب أمين المظالم وعن الأوساط الأكاديمية والنقابات والمنظمات الاجتماعية للدفاع عن حقوق الإنسان.
- 8- وشملت المنهجية المتبعة لجمع المعلومات وضع مرفق تقني يبين بقدر أكبر من التفصيل أوجه التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات والالتزامات الطوعية المقدمة خلال آخر جولة من الاستعراض الدوري الشامل.

ثالثاً - الإطار المعياري والمؤسسي

- 9- تعهدت الدولة باتباع نظام عادل وتشاركي للحكم يتجلى في الفصل بين السلطات واستقلالها. وتحدد المعايير الدولية وأحكام دستور كولومبيا أساس بناء مجتمع قائم على المساواة والتضامن وضمان الحقوق.
- 10- وفي إطار المسارات الجديدة للتغيير الاجتماعي، حددت الحكومة في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2022-2026 المعنونة "كولومبيا، طاقة الحياة في العالم" التحديات القائمة ومشروع لمضاعفة الجهود المبذولة لضمان الحقوق الفردية والجماعية، من أجل تحويل كولومبيا إلى رائد وقوة في مجال صون الحياة والحرية والسلام وغير ذلك من الحقوق، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص وهويتهم، وعلى الأراضي والموارد الطبيعية.

ألف - قبول المعايير الدولية لحقوق الإنسان

التوصيات 1-121 و 2-121 و 3-121 و 4-121 و 5-121 و 6-121 و 7-121 و 8-121 و 9-121 و 10-121 و 11-121 و 12-121 و 13-121 و 14-121 و 15-121 و 16-121

11- خلال الفترة قيد الاستعراض، أُحرز تقدم في اعتماد وتنفيذ الصكوك الدولية لحماية حقوق الإنسان (المرفق).

12- ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، سنت كولومبيا قانون الموافقة على "الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي"، المسمى اتفاق إسكاسو. ولاستكمال الإجراءات الدولية للتصديق على الصكوك، يجري التحقق من دستورتها على الصعيد المحلي.

13- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2022، انضمت كولومبيا إلى إعلان المدارس الآمنة.

14- واستجابةً للتوصية المتعلقة بالتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، قَدّمت الحكومة، في شباط/فبراير 2023، مشروع القانون 273 لعام 2023 إلى الكونغرس، من أجل مباشرة إجراءات التصديق عليه.

15- وفيما يتعلق بالبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، تعهدت كولومبيا في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2022-2026 بالمضي قدماً في إجراءات التصديق على هذا الصك.

باء - التعاون مع الآليات الدولية

16- في سياق الدعوة الدائمة التي وجهتها الدولة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، وضعت الحكومة الوطنية جدولاً للزيارات التي بدأت في أيار/مايو 2023 بالزيارة الرسمية للممثلة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع. ووفقاً لهذا الجدول، من المقرر أن تزور البلد في عام 2024 المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه.

17- وأجرى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيارة رسمية إلى كولومبيا في كانون الثاني/يناير 2023، ومددت الحكومة ولاية مكتبه في البلد حتى 4 نيسان/أبريل 2032، وعززت بذلك العمل المشترك من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وكفالتها.

18- وللوفاء بالتزاماتها الناشئة عن الصكوك الدولية، قدمت كولومبيا ثمانية تقارير إلى هيئات المعاهدات و/أو ناقشتها أمامها (المرفق).

جيم - متابعة وتنفيذ نتائج الاستعراض الدوري الشامل

التوصيات 6-120 و 5-120 و 8-120 والالتزام الطوعي 123⁽²⁾

19- وفقاً للالتزام الطوعي 123 المقدم خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، يستمر تنفيذ آلية متابعة الاستعراض الدوري الشامل في إطار النظام الوطني لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ووضعت كولومبيا خطط عمل في إطار أداتين مهمتين للتخطيط هما الاستراتيجية الوطنية لكفالة حقوق الإنسان والخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي.

دال - تعزيز وحماية حقوق الإنسان

التوصيات 1-120 و 4-120 و 3-120 و 10-120 و 7-120 و 11-120 و 26-120 و 121-120 والالتزامات الطوعية 121⁽³⁾ و 122⁽⁴⁾ و 124⁽⁵⁾ و 123-125⁽⁶⁾

20- تعزز كولومبيا، منذ عام 2018، قدراتها في مجال حقوق الإنسان بإدماج النصوص القانونية المهمة في نظامها القانوني (المرفق).

21- وبموجب القانون التشريعي 2018/01، جرى تعديل المواد 186 و 234 و 235 من الدستور. ووُضعت لوائح تنظيمية لإجراءات التقاضي على درجتين فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المباشرة ضد من يتمتعون بالحصانة الدستورية. وقد استندت اتخاذ هذا الإجراء جملةً مسائل منها ضرورة مواءمة القانون المحلي مع الالتزامات الدولية المحددة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المادة 14(5)) وفي الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (المادة 8(ح)).

22- وتكفل الخطة الإنمائية الوطنية الحالية مشاركة المواطنين واستشارتهم المسبقة. وتتص على كفالة الحق في الاستقلال الذاتي وفي الوحدة الإثنية والثقافية وفي الأراضي وفي المشاركة. وبالإضافة إلى ذلك، تجعل هذه الخطة الإدارة العامة في خدمة المجتمعات المحلية، من خلال ما يلي: تعزيز الممارسات الجيدة وتنظيم قطاع الوظيفة العامة؛ وإصلاح المؤسسات؛ وتأهيل الموارد البشرية؛ وتعزيز الإدارات العامة الإقليمية.

23- وعلاوةً على ذلك، يستمر تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكفالة حقوق الإنسان للفترة 2014-2034، ويجري حالياً تنسيقها مع خطة تحسين أداء المؤسسات. وقد تبلور محتواها من خلال أدوات للتخطيط ومشاريع استثمارية تتيح إمكانية تنفيذ السياسة العامة المتعلقة بحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في مختلف كيانات السلطة التنفيذية على الصعيد الوطني.

24- وأعدت الدولة مقترحاً أولياً لخارطة طريق صياغة خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان، يتوخى تعزيز عملية تنفيذ إجراءات ملموسة لكفالة التمتع الفعلي بحقوق الإنسان.

25- وبخصوص الالتزام الطوعي 121 المقدم خلال الجولة الثانية والالتزام الطوعي 123-5 المقدم خلال الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، اللذين يتعلق كلاهما بإحراز التقدم في مجال إرساء ثقافة حقوق الإنسان، قامت الدولة بتحديث الخطة الوطنية للتتقيف في مجال حقوق الإنسان. وتحقيقاً لهذه الغاية، راعت الدولة المعايير القانونية الوطنية والدولية وتوصيات المنظومة العالمية ومنظومة البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان.

26- وتضمنت هذه الخطة 163 إجراء لضمان مراعاة المعايير والاستراتيجيات التربوية ومنهجيات التدريس المتعلقة بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها واحترامها في مختلف مستويات التعليم. وتتواءم هذه الخطة مع الاستراتيجية الوطنية لكفالة حقوق الإنسان، ويتماشى على وجه الخصوص مكوها المتعلق بثقافة حقوق الإنسان والسلام والتتقيف في هذين المجالين مع السياسة الوطنية الشاملة للتعليم.

27- ووفقاً للالتزام الطوعي 124، تسنى، من خلال 21 مشروعاً للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تبادل المعارف والمساعدة التقنية في مجال حقوق الإنسان على الصعيدين الثنائي والإقليمي، نُفذ معظمها مع شركاء إقليميين. وركزت هذه المشاريع بالأساس على كفالة وتعزيز الحق في المساواة وفي الصحة والرفاه والعمل والحرية النقابية والتعليم.

28- وفيما يتعلق بضمان الشفافية والديمقراطية في مجال المشتريات العامة، استُحدثت أدوات للإدارة الإلكترونية وقواعد بيانات مفتوحة ومنصات لتبسيط الإجراءات وتحسين قابلية التشغيل البيئي وتعزيز الحكم الرشيد.

- 29- ووضعت آليات لتحسين فهم وتطبيق المعايير والمفاهيم والممارسات الجيدة في مجال المشتريات العامة. وأحرز تقدم في الصياغة التشاركية للسياسة العامة المتعلقة بالشفافية والنزاهة والشرعية والدولة المنفتحة.
- 30- وحث مكتب المدعي العام للجمهورية كيانات الدولة على استخدام الأدوات التي يوفرها النظام القانوني لضمان اتباع إجراءات سليمة وشفافة في مجال المشتريات العامة واضطلع بمهمتي التوجيه والرصد في هذا الصدد. وفي المجال الجنائي، تتولى المديرية المتخصصة لمكافحة الفساد التابعة للنيابة العامة مهمة التحقيق في المخالفات المزعومة في مجال المشتريات العامة.

هاء - الاستكشاف الضميري

التوصية 121-23

- 31- يتمتع المواطنون بضمانات لمباشرة إجراءات المطالبة بحقهم في الاستكشاف الضميري أمام اللجنة المتعددة التخصصات المعنية بالاستكشاف الضميري من الخدمة العسكرية الإلزامية التابعة لوزارة الدفاع. ويحدد القانون 1861 لعام 2017 هذا الإجراء. وتلقت هذه اللجنة 1281 طلباً، اعترفت بأن 854 منها تتضمن أسباباً للإعفاء من الخدمة العسكرية الإلزامية.

واو - إرساء السلام

- التوصيات 2-120 و 12-120 و 42-120 و 48-120 و 18-120 و 9-120 و 17-120 و 14-120 و 15-120 و 13-120 و 154-120 و 155-120 و 45-120 و 43-120 و 171-120 و 174-120 و 22-121 و 16-120 و 68-120 و 82-120 و 83-120 و 151-120 و 161-120 و 164-120 والالتزامان الطوعيان 2-123⁽⁷⁾ و 123-3⁽⁸⁾

- 32- عززت كولومبيا خبرتها الواسعة والقيمة في عمليات إرساء السلام، وأوفت بذلك بالتزامها الطوعيين 2-123 و 3-123. وفي عام 2019، أنشئ المجلس الرئاسي لضمان الاستقرار وتوطيد السلام. وفي عام 2022، ألغي هذا الكيان وأنشئت وحدة تنفيذ اتفاق السلام النهائي التابعة لمكتب المفوض السامي للسلام.

- 33- وأدرجت في النظام القانوني معايير شتى: مراسيم قوانين، ومراسيم تنظيمية، ووثائق متعلقة بالسياسة العامة، وقوانين إدارية لضمان تنفيذ اتفاق السلام النهائي.

- 34- وتجدر الإشارة إلى القانون التشريعي 2021/02، الذي أنشئ بموجبه داخل مجلس النواب 16 مقعداً مخصصاً لممثلي الدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام خلال الفترة 2022-2026، وإلى الإصلاح الدستوري الذي جرى بموجب القانون التشريعي الصادر في تموز/يوليه 2023، والذي أفضى إلى إنشاء محكمة القضايا الزراعية والريفية، التي تعتبر ضرورية لمعالجة أحد الأسباب التاريخية للنزاع الداخلي المسلح، أي المنازعات على الأراضي.

- 35- ووفرت الحكومة الموارد اللازمة لحسن أداء النظام الشامل للحقيقة والعدالة وجبر الضرر وعدم التكرار، الذي تجاوزت ميزانيته ملياراً دولار من دولارات الولايات المتحدة⁽⁹⁾.

- 36- ويتألف هذا النظام من محكمة السلام الخاصة ولجنة استجلاء الحقيقة ووحدة البحث عن الأشخاص المختفين، ويسعى إلى المساهمة في جبر الأضرار الناجمة عن النزاع الداخلي المسلح ومكافحة الإفلات من العقاب بطريق قضائية وغير قضائية ومن خلال التحقيق في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ومعاقبة مرتكبيها، وإلى استجلاء الحقيقة والبحث عن الأشخاص المختفين. وتحترم الحكومة استقلال الكيانات المكونة لهذا النظام واستقلاليتها.

- 37- ومنذ إنشاء محكمة السلام الخاصة، فُتحت عشرة ملفات كبرى للتحقيق في أخطر الأفعال المرتكبة في سياق النزاع الداخلي المسلح واستجلاء وقائعها ومعاقبة كبار المسؤولين عنها.
- 38- وينص المرسوم 2017/588 على اضطلاع لجنة استجلاء الحقيقة بعملها مدة 3 سنوات حتى عام 2021. غير أن المحكمة الدستورية مددت، بسبب القيود الناتجة عن جائحة كوفيد-19، ولاية هذه اللجنة مدة تسعة أشهر أخرى، حتى حزيران/يونيه 2022، وهو التاريخ الذي قدمت فيه تقريرها النهائي، واستمرت ولاية لجنة متابعة ورصد توصياتها.
- 39- ولدى كولومبيا مؤشر للميزانية يتيح إمكانية تتبع الموارد المالية المخصصة لتنفيذ اتفاق السلام النهائي. وصندوق السلام في كولومبيا أداة مالية لإدارة الموارد المخصصة لتنفيذ اتفاق السلام النهائي وتنسيقها وتحديد أهدافها واستثمارها (المرفق).
- 40- وناهز المبلغ المستثمر 11 400 000 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة، وتجاوز التقدير الأولي المحدد في 1 450 000 000 دولار. ويتسارع نمو الاستثمار العام بتخصيص موارد إضافية بموجب قانون الميزانية العامة لعام 2023.
- 41- وتتضمن الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي مجموعة من الركائز والاستراتيجيات والنتائج والأهداف والمؤشرات اللازمة لذلك، وتشكل إطاراً مرجعياً لإدراج عناصر السلام في الخطط الإنمائية الوطنية. وأنشئ لمتابعة تنفيذها النظام المتكامل للمعلومات في مرحلة ما بعد النزاع. وتتضمن هذه الخطة أكثر من 30 مؤشراً بشأن احترام حقوق الإنسان الأساسية من أجل استدامة السلام.
- 42- ومنذ عام 2022، تنفذ الحكومة الوطنية إجراءات لتسريع عملية تنفيذ الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي. ومنها استراتيجية إعادة تفعيل الهيئات والنظم المنشأة لتنفيذ اتفاق السلام النهائي، بهدف العمل بحزم في إطار من التعاون من أجل الحد من العنف والجريمة في الإقليم الوطني. وجرى تحفيز وتعزيز الهيئات السبع التي تشكل النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي.
- 43- وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تساهم تدابير معينة ذات صلة في تحقيق السلام: نشر الهياكل الأساسية للوصول إلى الإنترنت في 1108 مراكز حضرية، يوجد 170 منها في بلديات مشمولة ببرامج التنمية الإقليمية. وقُدّم الدعم إلى الجماعات المحلية في الأقاليم المتأثرة تاريخياً بالنزاع الداخلي المسلح، ولا سيما الشعوب الأصلية، مع توجيهات تقنية لتشغيل خدمة البث الإذاعي المجتمعي وإنتاج برامج سمعي - بصرية ذات محتويات تهدف إلى تعزيز ثقافة السلام. وأطلقت قنوات للبث التلفزيوني المفتوح من أجل نشر محتويات متعلقة بحقوق السكان الضعاف الحال، وبالسلام والعدالة الاجتماعية والمصالحة.
- 44- وفي عام 2022، أعلنت الحكومة استئناف المفاوضات مع جيش التحرير الوطني. ويتضمن الجدول الأولي للمفاوضات ستة محاور، هي: '1' مشاركة المجتمع في إرساء السلام، و'2' الديمقراطية من أجل السلام، و'3' التغييرات من أجل السلام، و'4' الضحايا، و'5' إنهاء النزاع الداخلي المسلح، و'6' التنفيذ. وفي 2 آب/أغسطس 2023، بدأ نفاذ الاتفاق الثنائي لوقف إطلاق النار المبرم مع جيش التحرير الوطني. ويندرج ذلك في إطار الوفاء بالالتزام الطوعي 123-3.
- 45- واعتمد القانون الأساسي رقم 2272 لعام 2022 بشأن الأمن البشري والسلام التام، الذي يتضمن آليات للحوار والتشاور مع الجماعات المسلحة غير القانونية. ويعتبر هذا القانون سياسة السلام من سياسات الدولة المتعلقة باتفاقات السلام التي جرى التوقيع عليها والتي سيجري إبرامها، وكذلك بالإجراءات الرامية إلى هزم وتفكيك الجماعات الإجرامية المسلحة المنظمة الشديدة الخطورة.

46- والسلام التام مطلب نابح من العمليات المجتمعية في الأقاليم المتأثرة بالنزاعات التي لم تجر تسويتها عسكرياً أو قضائياً أو التي تطورت كنتيجة لعمليات السلام غير المكتملة. وينبع سعي الحكومة إلى استئناف تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتوطيد السلام التام على وجه الخصوص من الدروس والاستنتاجات المستخلصة من التقرير النهائي للجنة استجلاء الحقيقة، الذي سلط الضوء على أسباب النزاع التاريخية والهيكلية.

47- وباعتبار كولومبيا قدوةً على الصعيد الدولي في مجال مشاركة المرأة في إرساء السلام، فقد خصصت موارد محددة للقضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين. وتتضمن الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي 54 مؤشراً بشأن المرأة والقضايا الجنسانية. ومنصة "هكذا تعمل النساء من أجل السلام" أداة رقمية لتحليل وعرض أوجه التقدم المحرز في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ اتفاق السلام النهائي. ويبين أكثر من 70 في المائة من المؤشرات أن الهدف المنشود قد تحقق أو أُحرز تقدم كبير في تحقيقه.

48- وتشمل المبادئ التوجيهية الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الخطط والبرامج التي تندرج في إطار اتفاق السلام النهائي التوجيهات الاستراتيجية لمشاركة المرأة في وضع وتنفيذ جميع التدابير.

49- والهيئة الخاصة للمرأة مُحاور مباشر للجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه ورصده، التي تتألف من سبعة أشخاص، أربعة منهم نساء.

50- وفيما يتعلق بالجماعات الإثنية، وعلى النحو المنقح عليه في المشاورات السابقة، أُدرج في الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي فصل خاص عن جماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والرايثال والبالينكي والروما. وتجدر الإشارة إلى عمل لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه ورصده من أجل تعزيز التنسيق مع الهيئة الخاصة الرفيعة المستوى لشؤون الجماعات الإثنية.

51- وتعهد مكتب نائب رئيس الجمهورية الحالي بتعزيز وتفعيل الفصل المخصص في اتفاق السلام النهائي للجماعات الإثنية بغرض التغلب على التحديات التي تعترض تنفيذه. وبالإضافة إلى ذلك، التمسّت كولومبيا دعم المجتمع الدولي في هذا الصدد.

52- وتنفيذاً لاتفاق السلام النهائي، صدر المرسوم رقم 2022/1444، بغرض اعتماد السياسة العامة للمصالحة والتعايش وعدم الوصم في إطار هذا الاتفاق، التي تتضمن أربعة محاور مواضيعية، و151 تدبيراً، وثمانية إجراءات بشأن مشاركة الطفل في استراتيجيات السلام والتعايش.

53- أما بخصوص البرامج الخاصة لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال والمراهقين المسرحين من الجماعات المسلحة، فيستمر تنفيذ برنامج "مسار آخر في الحياة"، الذي يوفر خدمات خاصة لرعاية الأطفال والمراهقين الذين غادروا معسكرات القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي بموجب البروتوكولات المعتمدة في إطار الخطة الإطارية لتنفيذ اتفاق السلام النهائي. واستفاد من هذا البرنامج 124 مراهقاً وشاباً، كان 103 منهم قاصرين وقت تسريحهم.

54- واستفاد من "برنامج الرعاية المتخصص لرد الحقوق للأطفال والمراهقين ضحايا التجنيد غير القانوني" 67 مراهقاً وشاباً. وأُحيلوا، بمجرد بلوغهم سن الرشد، إلى الوكالة المعنية بإعادة الإدماج والتطبيع. وفي عام 2020، انتهت عملية تقديم الرعاية لثلاثة شبان هم آخر من كانوا لا يزالون يستفيدون من هذا البرنامج.

55- وأُحرز تقدم في تعزيز المجلس الوطني لإعادة الإدماج، الذي يتولى مسؤولية رصد تطورات استئناف أعضاء القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي حياتهم في ظل سيادة القانون. وسيُرت هذه الهيئة إحراز التقدم على وجه الخصوص في المجالات التالية: إعادة الإدماج المبكر، والمجالس الإقليمية لإعادة الإدماج، وبرنامج الرعاية المتخصص لرد الحقوق للأطفال والمراهقين، والمبادئ التوجيهية لخطّة إعادة الإدماج، ومراعاة المنظور الجنساني والإثني في عمليات إعادة الإدماج، وتقييم المشاريع.

56- وعلى الصعيد الإقليمي، تتولى المجالس الإقليمية لإعادة الإدماج مهمة تنسيق الشؤون الإدارية المشتركة بين المؤسسات والعلاقات مع القطاعين العام والخاص والهيئات الاجتماعية. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2022، كانت نسبة 70 في المائة من المجالس الإقليمية لإعادة الإدماج قد أُنشئت وبشرت عملها.

زاي - وضع تدابير شاملة لرعاية الضحايا وجبر الضرر اللاحق بهم

التوصيات 120-80 و 120-63 و 120-39 و 120-53 و 120-36 و 120-170 و 120-181 و 120-183 و 120-72

57- سُنَّ القانون 2011/1448، أي قانون الضحايا واسترداد الأراضي (قانون الضحايا) وُحدت مدة سريانه في عشر سنوات. ولكن، تبين أنه ستكون لانتهاه مدة سريانه مضاعفات كبيرة على تنفيذ اتفاق السلام النهائي وعلى رعاية ضحايا النزاع الداخلي المسلح وضمان حقوقهم، فُمُدت حتى 10 حزيران/يونيه 2031.

58- وخلال الفترة 2018-2022، سُجِّل في السجل الوحيد للضحايا 1 05 870 شخصاً، بلغ عدد الإناث منهم 566 418 والذكور 537 234، وعُزِف 2 115 منهم أنفسهم بأنهم من مجتمع الميم الموسع و50 بأنهم من حاملي صفات الجنسين. وكان 332 755 من مجموع الضحايا أطفالاً ومراهقين، و245 137 منتمين إلى جماعات إثنية و392 50 شخصاً من ذوي الإعاقة.

59- وتواصل الدولة إحراز التقدم في خمسة من جوانب الجبر الشامل هي: الترضية، وإعادة التأهيل، والتعويض، ورد الحقوق، وضمانات عدم التكرار.

60- وفي هذا الصدد، بلغت 54 خطة شاملة لجبر الضرر الجماعي مداها، حيث جرى تنفيذ نسبة 100 في المائة من الإجراءات المعتمدة، واستفاد 72 شخصاً من تعويضات جماعية.

61- وفي عام 2018، بدأ تنفيذ خطة الحماية الجماعية، التي تأخذ في الاعتبار الانتماء الإثني ونوع الجنس والظروف الإقليمية. وُعولج أكثر من 300 طلب، وأوصي باتخاذ تدابير وقائية فيما يتعلق بأكثر من 152 منها.

62- وعلى المستوى الفردي، استفاد من التعويض 492 826 شخصاً، ينتمي حوالي 25 في المائة منهم إلى جماعات إثنية أو يعتبرون أنفسهم كذلك.

63- واستفاد ما مجموعه 215 416 ضحية من تدابير الترضية، و153 910 من تدابير إعادة التأهيل النفسي - الاجتماعي. وتلقت الدعم في اتخاذ قرار العودة 122 836 أسرة معيشية من ضحايا النزوح القسري ينتمي 18 في المائة منهم إلى جماعات إثنية أو يعتبرون أنفسهم كذلك.

64- وأودعت في صندوق تعويض الضحايا التابع للنيابة العامة أصول تفوق قيمتها 215 000 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهذا أكبر مبلغ يودع فيه خلال فترة تنفيذ قانون العدالة والسلام.

65- واستفادت من الرعاية المركزة 13 832 امرأة من ضحايا العنف الجنسي في سياق النزاع الداخلي المسلح. وفي عام 2022، جرى تنفيذ استراتيجية VIVIFICARTE، وهي برنامج للرعاية النفسية - الاجتماعية صُمم وفق نهج يراعي المرأة والنوع الاجتماعي، استفادت منه 4 437 امرأة من ضحايا العنف الجنسي.

66- ومكنت الاستراتيجية المعنونة "مكتب أمين المظالم في المتناول" مكتب أمين المظالم من تعزيز وجوده الدائم في البلديات المشمولة ببرامج التنمية الإقليمية البالغ عددها 170 بلدية. وهدها معالجة المشاكل المتعلقة بالهجرة والتجنيد القسري والمنازعات الاجتماعية في البلديات التي يوجد فيها أكبر عدد من فرادى وجماعات الضحايا.

67- ولتعزيز وجود الحكومة في المناطق الريفية ومنع النزوح القسري، أُحرز التقدم في تفكيك الجماعات المسلحة المنظمة وجماعات الجريمة المنظمة وفي الاستعاضة عن الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة بأخرى مشروعة. واستهدفت هذه العملية على وجه الخصوص أفراد جماعة كلان ديل غولفو (Clan del Golfo) وجماعة لوس بيلوسوس (Los Pelusos)، وجرى تفكيك جماعة كاباروس (Caparros) المسلحة المنظمة.

68- وتعززت العمليات العسكرية الجوية، مما مكن من إحكام السيطرة على المناطق البرية والبحرية والنهرية المعنية والحيلولة دون وصول مختلف مسيبي عدم الاستقرار والنزوح القسري إليها. وصدر أمر توجيهي بضمن امتثال استراتيجيات القوات الجوية الكولومبية للمقتضيات الأمنية في عمليات عودة السكان ضحايا النزوح القسري وإعادة توطينهم.

69- وإدراكاً من الدولة للمتغيرات المتعددة التي تؤثر على استدامة وسرعة عمليات إعادة الأراضي إلى مالكيها، فقد وضعت خطة عمل لإتمام معالجة الطلبات القديمة المعلقة. واستمر تحسين عمليات إعادة الأراضي إلى مالكيها، وتعززت الهيئات والآليات المنشأة لتقييم الظروف الأمنية وتحديد المخاطر وتيسير تنسيق الإجراءات.

70- وابتكرت كولومبيا آليات ومنهجيات ومعدات وأدوات للإسناد الجغرافي، بلغت نسبة فعاليتها على الصعيد الميداني 80 في المائة. واستُحدث نظام الطلب الإلكتروني، مما كفل سرعة الإجراءات القضائية المتعلقة بإعادة الأراضي إلى مالكيها ويسر للقضاة والمستشارين القضائيين مراقبة المعلومات.

71- وأصدر القضاة والمستشارون القضائيون المكلفون بالنظر في قضايا إعادة الأراضي إلى مالكيها 3 967 حكماً بشأن طلبات فردية، وأمروا بإعادة أكثر من 93 147 هكتاراً من الأراضي إلى مالكيها و/أو تعويضهم عنها. وزاد عدد الأحكام الصادرة بنسبة 25 في المائة بالمقارنة مع الفترة 2014-2017. واستثمر مبلغ 25 684 904 دولارات من دولارات الولايات المتحدة في 3 386 مشروعاً إنتاجياً، 3 128 منها مشاريع أسرية.

72- وطلبت المحكمة الخاصة لإعادة الأراضي إلى مالكيها اتخاذ 41 تدبيراً احترازياً لصالح جماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والرايثال والبالينكي حتى تتمكن من ممارسة الحكم الذاتي بكل استقلالية ومن ضمن حقها في حيازة الأراضي الجماعية واستخدامها والتمتع بها.

حاء - إعادة تأهيل وإدماج ضحايا الألغام الأرضية والتوعية بمخاطرها

التوصيتان 120-54 و 120-165

73- سُجِّل في السجل الموحد للضحايا 767 شخصاً من ضحايا الألغام المضادة للأفراد. وفيما يتعلق برعاية هذه الفئة من السكان، نُفذت استراتيجية المتابعة والرصد لتحديد الضحايا وإنشاء قنوات الاتصال والتنسيق مع السلطات المحلية ومؤسسات الرعاية الصحية الأساسية والمتخصصة. وتتضمن الاستراتيجية خطة الإنقاذ والإسعافات الأولية والإخلاء والرعاية في حالات الطوارئ والرعاية الشاملة المستمرة في دوائر الخدمات الصحية والدعم النفسي.

74- وبلغ عدد ضحايا هذه الألغام من الأطفال والمراهقين 306. وفي هذه الحالات، قدم المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة ووحدة كفالة الرعاية والجبر الكاملين للضحايا والمنظمات غير الحكومية دعماً تكميلياً، وجرى تفعيل استراتيجية المتابعة والرصد.

75- واستمرت جهود التوعية بمخاطر الألغام، بتنظيم أكثر من 41 262 نشاطاً تثقيفياً. وتستفيد المؤسسات التعليمية في المناطق المتأثرة بالألغام المضادة للأفراد و/أو الذخائر غير المنفجرة و/أو الفخاخ المتفجرة من دورات تثقيفية عن المناطق التي توجد فيها بالتأكيد أو قد توجد فيها هذه الأجهزة، يجري تنظيمها بالتنسيق مع مركز إزالة الألغام في كولومبيا (التابع لمكتب المفوض السامي للسلام). ويستمر تنفيذ برنامج إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو نموذج للرعاية البيولوجية - النفسية - الاجتماعية محوره اعتبار الشخص المعني طرفاً فاعلاً في عملية إعادة تأهيله.

طاء - التعاون الدولي لحماية وصون حقوق الإنسان في المناطق الحدودية

التوصية 120-182

76- وجّهت الاستراتيجية الوطنية للتعاون الدولي إدارة التدابير المتخذة لتلبية احتياجات المهاجرين ورعايتهم وحماية حقوقهم. وجرت متابعة 525 مشروعاً للتعاون الدولي في 11 مقاطعة حدودية، ونُفذت ثلاث خطط إقليمية لمعالجة قضايا الهجرة وثلاث خطط للعمل الإنساني في الأقاليم الأشد تضرراً.

77- وأحرزت كولومبيا تقدماً في تنفيذ خطط سنوية ثنائية لأمن الحدود مع بنما وإكوادور وبيرو والبرازيل، من خلال إجراءات منسقة ومشتركة وموحدة وعابرة للحدود لتعزيز سيادة القانون في المناطق الحدودية.

ياء - منع التجنيد

التوصيات 120-154 و 120-156 و 120-161 و 120-162 و 120-163 و 121-27

78- نفذت كولومبيا برامج لمنع التجنيد، يركز بعضها على تنمية مهارات الأطفال والمراهقين ومعارفهم وقراتهم في بيئات آمنة وافية، منها "استراتيجية حماية جيل المستقبل"، و"استراتيجية "انضم إلي"، و"استراتيجية "كن حذراً" و"استراتيجية "مامبرو لا يذهب إلى الحرب". واستناداً من هذه الاستراتيجية، المنفذة في 29 مقاطعة من أصل 32 وفي 85 بلدية نائية ومنسية، 2 800 طفل ومراهق بشكل مباشر وحوالي 14 250 طفلاً ومراهقاً بشكل غير مباشر.

79- وقدمت اللجنة المشتركة بين القطاعات لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين واستغلالهم وتعرضهم للعنف الجنسي 1472 شكلاً من المساعدة التقنية إلى 476 بلدية تحظى بالأولوية بحسب مستويات عُرضتها للخطر، من أجل تعزيز القدرات المحلية للقضاء على عوامل خطر التجنيد أو التهديد به والحد منها وإزالتها. وتعززت عملية إنشاء وتنشيط أفرقة العمل الفوري، التي تضطلع بتنفيذ خطط منع التجنيد.

80- وعالج قطاع الدفاع 161 شكوى بشأن التجنيد غير القانوني، ونظم أنشطة للاتصالات الاستراتيجية، وأحدثاً واسعة النطاق استناد منها 7 520 شخصاً.

81- وتعتمد كولومبيا في الوقت الراهن مؤشر احتمال وجود خطر التجنيد. وفي هذا الصدد، نفذت استراتيجية منع تجنيد الأطفال والمراهقين بصفة غير قانونية واستغلالهم وتعرضهم للعنف في البلديات التي قد تُرتكب فيها هذه الأفعال، ونسقت هذه الأنشطة مؤسسات كفالة حماية حقوق الأطفال والمراهقين، سواء على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

82- ويتولى مكتب المدعي العام لمكافحة الجريمة المنظمة مهمة التحقيق في حالات تجنيد الجماعات المسلحة الأطفال والمراهقين ومقاضاة المسؤولين عنها.

83- وبموجب القرار 2019/029، فتحت محكمة السلام الخاصة ملف القضية 007 للتحقيق في تجنيد الأطفال والمراهقين واستغلالهم في النزاع المسلح وأفعال أخرى قد تعرض للخطر حياتهم وسلامتهم البدنية أو النفسية وحقهم في النماء. وجرى تحديد 8 839 ضحية للتجنيد، ووُجِهُت تهمة ارتكاب هذه الجريمة إلى 37 قائداً سابقاً في القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقة.

84- ونُفذ برنامج توفير الرعاية المتخصصة للأطفال والمراهقين ضحايا التجنيد غير القانوني المسرحين من الجماعات المسلحة المنظمة لرد حقوقهم والمساهمة في عملية الجبر الشامل للضرر اللاحق بهم. وخلال الفترة 2018-2022، شارك في هذا البرنامج 920 طفلاً ومرافقاً.

كاف- الأشخاص المسلوبو الحرية

التوصيات 19-121 و 21-121 و 47-120 و 29-120 و 28-120 و 27-120

85- تواصل الدولة تعزيز المؤسسات لضمان التمتع على النحو الملائم بالحق في اللجوء إلى القضاء والمحاكمة وفق الأصول القانونية، في إطار سياستها المتعلقة بالإجراءات الجنائية وبالسجون.

86- وللتغلب على الصعوبات المطروحة داخل السجون، اعتمدت تدابير تشريعية في إطار السياسة المتعلقة بالإجراءات الجنائية والأمن والتعاضد. واعتمد المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الوثيقة رقم 2022/4082، التي تحدد استراتيجيات الاستثمار في بناء وتوسيع الهياكل الأساسية لتوفير أماكن في السجون على الصعيد الوطني. ووُضعت سياسة مؤسسية بشأن حقوق الإنسان تهدف إلى تحديد استراتيجيات تعزيزها وحمايتها ورصدها واتباع نهج تمايزي في أعمالها.

87- ووفّر نظام السجون ومراكز الاحتجاز التدريب في مجال حقوق الإنسان واستخدام القوة لأكثر من 1 000 موظف. ويجري، منذ عام 2018، تنظيم الحلقة الدراسية المتعلقة ببروتوكول اسطنبول لفائدة أفراد فرقة الشرطة القضائية المكلفة بتحديد أفعال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة والإبلاغ عنها. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من البرنامج الافتراضي للتدريب في مجال حقوق الإنسان المكفولة للأشخاص المسلوبو الحرية من مجتمع الميم الموسع 2 126 شخصاً منذ عام 2019.

88- وأنشئت قنوات شتى داخل المؤسسات وخارجها للإبلاغ عن أي سلوك يشكل معاملة سيئة. ومنذ عام 2019، تلقت النيابة العامة وعالجت 380 شكوى جنائية، وأنيطت بمكتب المدعي العام للجمهورية، بحكم اختصاصه، مهمة إجراء 67 تحقيقاً تأديبياً داخلياً.

89- وأنشئت مندييات تشاركية لإجراء حوار دائم مع الأشخاص المسلوبو الحرية. وأنشئت داخل السجون على الصعيد الوطني لجاناً مؤلفة من ممثلين عن الأقليات في كل سجن لمعالجة مشاكل النزلاء من منظور تمايزي قائم على حقوق الإنسان.

90- وأتاحت خطة أسنة السجون للفترة 2019-2022 إمكانية توفير 6 710 أماكن في السجون على الصعيد الوطني، 3 142 منها جديدة و3 568 مرممة. وجرى التوقيع على 1 478 اتفاقاً بشأن تكامل الخدمات من أجل تحسين الهياكل الأساسية لمراكز الاحتجاز وصيانتها خُصص لها مبلغ 68 262 833 312 دولاراً.

91- ووفقاً للنظام المتكامل لجمع المعلومات عن السجون ومراكز الاحتجاز، سُجّل خلال الفترة 2020-2022 انخفاض في اكتظاظ السجون على الصعيد الوطني، حيث انتقلت نسبته من 51,49 في المائة إلى 19,9 في المائة، وهي أدنى معدلات الاكتظاظ في تاريخ نظام السجون.

لام- الاتجار بالأشخاص

التوصيات 28-121 و 96-120 و 89-120 و 91-120 و 92-120 و 87-120 و 85-120 و 86-120 و 88-120 و 90-120 و 93-120 و 94-120 و 95-120 والالتزام الطوعي 125⁽¹⁰⁾

- 92- بالنظر إلى اختلاف أشكال الاتجار بالأشخاص، شكّل تحسين مستوى تدريب الموظفين العاميين وتعزيز السياسات العامة والآليات الداخلية لمكافحة هذه الجريمة أحد أكبر التحديات التي تواجهها الدولة.
- 93- وخلال الفترة 2019-2022، نُظمت دورات تدريبية بشأن معايير وبروتوكولات تحديد الضحايا المحتملين لجريمة الاتجار بالأشخاص لفائدة 2 539 موظفاً عاماً في مراكز مراقبة الهجرة ومراكز تيسير خدمات الهجرة التابعة للإدارة الكولومبية لشؤون الهجرة. وتجدر الإشارة إلى الدورات المنظمة خلال الفترة 2021-2022 لفائدة أفراد قوات النظام العام في إطار التعاون مع الولايات المتحدة.
- 94- وشكلت الخطة الوطنية لمنع جريمة الاتجار بالأشخاص استراتيجية لتقليص عوامل الخطر والضعف المرتبطة بهذه الجريمة. وفي إطار وضع هذه الخطة، جرى التوقيع على اتفاق تحالف استراتيجي مع قطاع السياحة لمنع الاتجار بالأشخاص.
- 95- وعلى الصعيد الدولي، تتعاون الكيانات الوطنية المسؤولة عن السياسات والإجراءات الرامية إلى منع الاتجار وحماية ضحاياه مع الإنتربول والأميربول واليوربول، في إجراء التحقيقات بشأن هذه الجريمة.
- 96- وجرى التوقيع على تسع مذكرات تفاهم لتنفيذ إجراءات متزامنة لمكافحة الاتجار والعنف الجنساني، تتسقها الإنتربول والأميربول، وتعزز العلاقات مع هيئات الشرطة في جميع أنحاء العالم.
- 97- وفي عام 2020، أُطلقت الأداة التكنولوجية Libertapp، التي تهدف إلى تمكين المواطنين من الحصول على المعلومات بشكل مباشر، والإبلاغ عن حالات الاتجار بالأشخاص وطلب المساعدة والتدخل الفوري.
- 98- وتعرف اللجنة التنفيذية المشتركة بين المؤسسات لمكافحة الاتجار بالأشخاص عن كذب الوقائع التي حدثت، وهو ما يمكنها من مباشرة التحقيقات وإعادة ضحايا الاتجار المحتملين إلى أوطانهم، وكذلك التنسيق فيما بين المؤسسات.
- 99- وفي عام 2022، اعتمد بروتوكول تحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص في سياقات الهجرة وحمايتهم ومساعدتهم.
- 100- ونفذ المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة برنامج "العمل من أجل منع جريمة الاتجار بالأشخاص" واستراتيجية "التعبئة الاجتماعية من أجل مكافحة الاتجار بالأشخاص" واستراتيجية "إعادة الأمل لضحايا الاتجار (Estrategia Atrapasueños)" والاستراتيجية المعنونة "بيت الأطفال والشباب: جيل السلام".
- 101- وفي إطار الوفاء بالالتزام الطوعي 125، وضعت الحكومة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص للفترة 2020-2024، التي تنص على مبادئ توجيهية وحملات وبرامج لمنع جريمة الاتجار والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها بغية مكافحتها، من منظور يراعي حقوق الإنسان ونوع الجنس واختلاف الضحايا والخصائص الإقليمية. وترتكز هذه الاستراتيجية على عمل الأطفال والمراهقين باعتباره شكلاً من أشكال الاتجار بالأشخاص.
- 102- ويتولى النظام الوطني للمعلومات مهمة تنظيم البيانات المتعلقة بالضحايا التي يتلقاها مركز عمليات مكافحة الاتجار، وفقاً للاستراتيجية الوطنية. ويجري تطوير هذا النظام ليشمل جميع الجهات الفاعلة الإقليمية المشاركة في جمع وتنظيم البيانات المتعلقة بضحايا الاتجار بالأشخاص.

103- وبموجب القرار 0-2022/0261، وضعت النيابة العامة استراتيجية معالجة الظاهرتين الإجراميتين المتمثلتين في الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين والجرائم المرتبطة بهما بغية توخي العناية الواجبة في تخصيص الموارد المؤسسية لهذا الغرض. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة خارجية الولايات المتحدة أشادت بهذه الاستراتيجية في تقاريرها.

ميم- المدافعون عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيون

التوصيات 120-65 و 120-66 و 120-67 و 120-57 و 120-60 و 120-55 و 120-56 و 120-73 و 120-30 و 120-81 و 120-71 و 120-77 و 120-51 و 120-58 و 120-59 و 120-62 و 120-64 و 120-69 و 120-70 و 120-72 و 120-74 و 120-75 و 120-76 و 120-78 والالتزام الطوعي 123-1⁽¹¹⁾

104- تسعى الحكومة الوطنية إلى تعزيز الأمن البشري لحماية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، استناداً إلى نهج تمايزي فردي وجماعي يضع صون حياة القادة وأفراد مجتمعاتهم في صميم اهتمامات البلد.

105- وفي إطار الوفاء بالالتزام الطوعي 123-1، نُفذت خلال الفترة 2018-2022 تدابير لتعزيز احترام عمل المدافعين عن حقوق الإنسان وضمانه. ولهذا الغرض، نُفذت خطة عمل (المرسوم 2137 لعام 2018) وسياسة عامة (قرار المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية 4063 لعام 2021).

106- واعتمد المرسوم 2011/1139 للتصدي للعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والقادة الاجتماعيين وزعماء المجتمعات والصحفيين، ووضعت خطة للعمل الفوري وأنشئت الوحدة الوطنية للحماية لتتقيد برنامج الحماية بغرض تقليص آجال التدخل وتوحيد عمل فريق التقييم الأولي واللجنة المعنية بتقييم المخاطر والتوصية باتخاذ التدابير الملائمة، بتعديل الإجراءات الداخلية والبروتوكولات والآليات المؤسسية.

107- ويشارك مكتب أمين المظالم كمدعو دائم، من دون إمكانية التصويت، في عمل اللجنة المعنية بتقييم المخاطر والتوصية باتخاذ التدابير الملائمة، ويقدم المساعدة التقنية من منظور حقوق الإنسان سعياً إلى تنفيذ التدابير المتخذة استناداً إلى نهج تمايزي.

108- ونُفذت استراتيجية حماية الفئات السكانية الضعيفة الحال في إطار الإجراءات المؤسسية الرامية إلى حماية ورعاية القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، التي نسقتها فرقة النخبة في الشرطة الوطنية. وجرى أيضاً تنفيذ البرنامج الشامل للضمانات المكفولة للزعيمات والمدافعات عن حقوق الإنسان وخطة التنسيق الرامية إلى ضمان أمن قادة المجتمعات المحلية من خلال اتفاقات استبدال المحاصيل.

109- وبأشرت الحكومة الوطنية عملية لتعديل وإصلاح جميع الآليات المتعلقة بالفئات السكانية المعرضة للخطر، ولا سيما برنامج توفير الحماية والأمن للمجتمعات المحلية والمنظمات، واللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية (بما في ذلك سياسة تفكيك التنظيمات الإجرامية).

110- ومنذ عام 2016، تنفذ النيابة العامة استراتيجية التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد المدافعين عن حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها. وتتضمن هذه الاستراتيجية عدة مبادئ توجيهية لمراعاة عمل المدافعين عن حقوق الإنسان. وفيما يتعلق بجرائم القتل، أُبلغ عن إحراز تقدم في استجلاء حقيقة 73,14 في المائة من الحالات المعروفة التي أبلغت عنها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وحوالي 42,82 في المائة من الحالات التي أبلغ عنها مكتب أمين المظالم منذ عام 2021.

- 111- كما أفضت الجهود التي بذلها في عام 2018 فريق العمل الوطني للتحقيق في التهديدات التي يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان وفئات سكانية محددة إلى ما يلي: صدور أحكام بالإدانة في تسع قضايا، وإعمال مبدأ السلطة التقديرية في سبع قضايا، وطلب إعداد لائحة الاتهام في 26 قضية، وإعداد لائحة الاتهام في 12 قضية، وإصدار مذكرة توقيف في 13 قضية، ومباشرة إجراءات المحاكمة في 34 قضية. وتعزز هذا الفريق في عام 2021 ليوصل إحراز التقدم في الإجراءات.
- 112- وعززت الشرطة الوطنية مكاتب التحقيقات الجنائية الإقليمية بتعيين 232 محققاً وإنشاء 14 لجنة دائمة على الصعيد الوطني. وتتولى هذه الهيئات مهمة التحقيق في جرائم قتل الزعماء النقابيين والسياسيين وقادة الشعوب الأصلية والمدافعين عن البيئة وعن حقوق الإنسان، وإلقاء القبض على مرتكبيها.
- 113- ويتواصل تطبيق المبادئ التوجيهية الواردة في الأمر التوجيهي رقم 002 المؤرخ 14 حزيران/يونيه 2017، الصادر عن مكتب المدعي العام للجمهورية، الذي شاركت في صياغته منظمات اجتماعية، والذي يحدد المبادئ التوجيهية لحماية حقوق المدافعين عن حقوق الإنسان وضمان ممارستهم عملهم، ويحث الموظفين العاميين في البلد على مراعاتها بشكل دائم.
- 114- وفي عام 2022، أنشأت وزارة الداخلية مراكز قيادة موحدة لصون الحياة في 65 بلدية و14 مقاطعة في البلد، لتنسيق إجراءات الوقاية والحماية الرامية إلى صون حياة القادة المجتمعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والموقعين على اتفاق السلام.

نون - التحقيق والمحاكمة والمعاقبة ومكافحة الإفلات من العقاب

- التوصيات 30-120 و 35-120 و 40-120 و 41-120 و 33-120 و 135-120 و 30-120 و 31-120 و 143-120 و 134-120 و 175-120 و 141-120 و 46-120 و 49-120 و 31-120 و 34-120 و 32-120 و 50-120 و 37-120 و 55-120 و 56-120 و 73-120 و 130-120 و 51-120 و 58-120 و 59-120 و 62-120 و 70-120 و 72-120 و 75-120 و 78-120 و 121-20⁽¹²⁾ و 52-120 و 44-120 و 148-120 و 76-120 والالتزام الطوعي 120⁽¹³⁾

- 115- تتضمن الخطة الوطنية للسياسة الجنائية للفترة 2021-2025 إجراءات واستراتيجيات لمكافحة الجريمة بمختلف أشكالها، منها تدابير لمنع ومعالجة حالات العنف الجنساني والاعتداء على الأشخاص الذين لديهم ميل جنسي مختلف أو هوية جنسانية مختلفة وعلى الأطفال والمراهقين.
- 116- وبفضل التدريب الذي يتلقاه الموظفون العامون في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، تترسخ وتتعمق أنماط للتفكير تمكن من تقديم خدمات جيدة في مجال إقامة العدل تستند إلى منظور جنساني تمايزي. وحضر 1804 من هؤلاء الموظفين مناقشات وحلقات عمل تدريبية ومؤتمرات افتراضية عن طريق التداول بالفيديو شارك فيها أكثر من 6857 شخصاً منهم موظفون قضائيون.
- 117- وأعطت النيابة العامة الأولوية لإجراء تحقيقات في الجرائم التي تشكل انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعالجت ما مجموعه 429 قضية شملت 593 ضحية. وخلال الفترة 2020-2023، أعدت صكوك اتهام بشأن 896 75 فعلاً إجرامياً منسوباً إلى جماعات شبه عسكرية، وهو ما يشكل نسبة تفوق 100 في المائة من الأفعال المنسوبة إلى هذه الجماعات خلال الفترة 2005-2019. وجرت معالجة 80 في المائة من الشكاوى المتعلقة بشأن أفعال إجرامية منسوبة إلى جماعات الدفاع الذاتي. وفيما يتعلق بالبحث عن الأشخاص المبلغ عن اختفائهم، جرى استرجاع 1 844 جثة، تسلّم أقارب الضحايا 962 منها.

118- وتمضي الشرطة الوطنية قدماً في عملية تغيير نظامها الأساسي للإجراءات التأديبية. وشمل تحديث هذا النظام الأساسي إنشاءً نظام ضمانات متاح للجميع يُمكن المواطنين من تقديم الشكاوى والاستفسار عنها ومتابعتها.

119- وأنشأ مكتب القضايا الجنائية التابع للنيابة العامة هيئة التنسيق الوطنية لمكاتب المدعين العامين المختصين في القضايا الجنائية من الدرجة الثانية الذين يعالجون المسائل المتعلقة بالعدالة والسلام. ويوجد 83 مكتباً للمدعين العامين المختصين في القضايا الجنائية. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت 110 وكالات خاصة تابعة لمكاتب المدعين العامين القضائيين من الدرجة الثانية. وتعتمد النيابة العامة تدابير جبر الضرر الجماعي وتحدد المستفيدين وتعزز إجراءات الامتثال للأوامر الواردة في الأحكام القضائية.

سين - المساواة وعدم التمييز واحترام الهويات

التوصية 120-25

120- عززت الخطة الوطنية للإحصاءات إدماج النهج التمايزي المتعدد الجوانب في عملية إعداد الإحصاءات ونشرها. ووضعت دليل أعمال هذا النهج حتى تدمج كيانات الدولة في نظمها للمعلومات. وأعيد تنشيط مرصد الشؤون الجنسانية، الذي أجرى دراسة استقصائية تجريبية لتعداد السكان من مجتمع الميم الموسع من خلال التسجيل الطوعي، وتحسنت عملية استعادة البيانات المتعلقة بالتنوع من خلال الدراسة الاستقصائية المعنونة "نبض المجتمع" بشأن مجتمع الميم الموسع ورفاهه.

الفلاحون

التوصية 120-173

121- أيدت الحكومة الوطنية إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. واعتمد إصلاح دستوري للاعتراف بأن الفلاحين لهم حقوق ويتمتعون بحماية دستورية خاصة.

الجماعات الإثنية والمنحدرون من أصل أفريقي: المساواة وعدم التمييز ومنع العنف

التوصيات 120-21 و 120-22 و 120-166 و 120-169 و 120-167 و 120-168 و 120-176 و 121-17 و 121-18 و 120-19 و 120-20 و 120-178

122- تنص الخطة الإنمائية الوطنية للفترة 2022-2026 على عملية التشاور المسبق مع الشعوب والجماعات الإثنية، لضمان حقها في المشاركة السياسية وإدماج النهج الإثني في السياسات العامة.

123- وصدر المرسوم 820 لعام 2023، الذي ينص على إنشاء اللجنة الوطنية المشتركة بين القطاعات لجبر الضرر التاريخي لتجاوز آثار العنصرية والتمييز العنصري والاستعمار على الشعوب الإثنية في البلد، ويحدد أسلوب عملها.

124- وتعكف النيابة العامة، منذ عام 2022، على وضع استراتيجية لمعالجة الأضرار اللاحقة بجماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والريثال والبالينكي، تهدف إلى ضمان إمكانية اللجوء إلى القضاء لهذه الفئات السكانية استناداً إلى نهج تمايزي.

125- وأنشأت كولومبيا مرصد مكافحة التمييز العنصري، وأحرزت تقدماً في صياغة قوانين قائمة على المنظور الإثني لسد الثغرات الهيكلية، ووضعت إجراءات للتثقيف والتوعية من أجل مكافحة مختلف أنواع التمييز، وقامت بمتابعة حالات التمييز، وصممت ونفذت سياسات عامة لتحسين عمل الإدارة الإقليمية والحكومية.

126- وأُحرز تقدم في تنفيذ البرنامج الشامل لكفالة الأمن والحماية للمجتمعات المحلية والمنظمات في الأقاليم، الذي استقادت منه 41 منظمة. وتعزز العمل الميداني مع المنظمات والمجتمعات المحلية فيما يتعلق بصياغة أو تحديث خططها الشاملة للوقاية والحماية.

127- وفي مجال التعليم، تجدر الإشارة إلى تنظيم دورات دراسية إسهادية وحلقات دراسية، وإبرام اتفاقات مع جامعات وهيئات دولية بهدف تعزيز إجراءات كفالة الحق في التعليم الشامل للجميع والمتعدد الثقافات للجماعات الإثنية، وإلى تعزيز المبادئ التوجيهية والسياسات الإثنية-التربوية ذات الصلة.

المرأة: المساواة وعدم التمييز ومنع العنف

التوصيات 130-120 و 148-120 و 144-120 و 146-120 و 31-120 و 114-120 و 132-120 و 126-120 و 150-120 و 124-120 و 128-120 و 138-120 و 147-120 و 125-120 و 129-120 و 127-120 و 142-120 و 131-120 و 133-120 و 136-120 و 123-120 و 139-120 و 135-120 و 143-120 و 144-120 و 137-120 و 141-120 و 140-120 و 139-120 و 145-120 و 149-120 و 61-120 و 79-120

128- تمضي كولومبيا بعزم قداماً في سبيل تحقيق المساواة والإنصاف بين الجنسين. ولتحقيق المساواة، نُفذت استراتيجيات تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي وتوفير ضمانات لزيادة مشاركة المرأة وتنظيم أنشطة التدريب والتوعية لمكافحة التسلط الذكوري. وتجدر الإشارة إلى الإجراءات التالية:

- إنشاء آلية تنسيق نظم المعلومات المتعلقة بالعنف ضد المرأة لتمكين الكيانات المختصة في مجال الوقاية والرعاية واللجوء إلى القضاء من التصدي لهذه الآفة بطريقة مشتركة بين القطاعات.
- تشغيل الخط الهاتفي 155 لتقديم الدعم النفسي والقانوني للنساء ضحايا العنف وتأهيل قنوات الاتصال في مختلف الكيانات لتيسير الاستعادة من سبل الرعاية.

129- وجرى تحديث آليات منع العنف الجنسي والتصدي له ورصد الامتثال لقانون كفالة إمكانية اللجوء إلى القضاء لضحايا العنف الجنسي.

130- واعتمد المجلس الوطني للسياسة الاقتصادية والاجتماعية الوثيقة 2022/4080 المعنونة "السياسة العامة للنهوض بالمرأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين: نحو التنمية المستدامة للبلد".

131- وأطلقت "المبادرة الوطنية للمساواة في القطاعات الريفية" ومبادرة "اسأل عن أنجيليا" للحد من العنف الجنساني في المؤسسات العامة، ووضعت استراتيجية "Binás" لتقديم الرعاية المتخصصة لضحايا العنف الجنساني.

132- وخصص مبلغ 1 977 829 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لتنفيذ تدابير رعاية النساء ضحايا العنف الجنساني، بتوفير دور للإيواء وملجأ ومأوي وخدمات فندقية وإعانات نقدية.

133- وفي إطار مبادرة "ثور تمكين المرأة"، افتتحت 42 وحدة من هذا النوع. واستفاد أكثر من 130 000 امرأة من عرض شامل للخدمات.

134- وركزت النيابة العامة ومحكمة السلام الخاصة، في إطار إجراءات التحقيق، على احتياجات النساء والأطفال والمرهقين الضحايا، وأفراد مجتمع الميم الموسع، بتطبيق نهج متدرج. وتقرر عقد جلسات مغلقة للحصول على مزيد من المعلومات عن مختلف تجارب ضحايا التجنيد والاستغلال على أساس نوع الجنس.

- 135- وأنشأت النيابة العامة فريق عمل متخصص في قضايا العنف الجنساني، لتعزيز إمكانية لجوء الأطفال والمراهقين والنساء إلى القضاء، مع التركيز بصفة خاصة على الأفعال التي تمسهم بشكل متقوت، وعيّنت مدعين عامين متخصصين لتعزيز التحقيق في الأفعال التي تمس الأطفال والمراهقين ومباشرة دعوى جنائية بشأنها. ولتعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء، نُظمت حملة "حذاري".
- 136- واتخذت تدابير وقائية لفائدة 80,72 في المائة من 1 286 امرأة معرضة لخطر شديد أو استثنائي. وتلقى 289 كياناً إقليمياً المساعدة التقنية في إطار برامج لحماية زعيمات المجتمع.
- 137- وأعلنت محكمة السلام الخاصة، من خلال القرار 2022/103، بدء مرحلة دمج قضايا العنف الجنسي والعنف الإنجابي وغير ذلك من الجرائم المرتكبة على أساس نوع الجنس.
- 138- ولتعزيز مهارات المرأة في مجالي القيادة السياسية والتمثيل العام، أنشئت مدرسة المشاركة السياسية للمرأة. وبفضل هذا الإجراء وغيره من الإجراءات، تحقق رقم قياسي تاريخي في عدد النساء المنتخبات.
- 139- ومنذ عام 2022، تيسر المساعدة التقنية المتاحة في جميع أنحاء الإقليم الوطني تقديم الخدمات الصحية المتعلقة بالإجهاض العمدى، وفقاً لقرار المحكمة الدستورية C-055 الصادر في عام 2022، الذي يلغي تجريم الإجهاض حتى الأسبوع 24 من الحمل ويجيزه بعد هذه المدة في حالات معينة.

الأطفال والمراهقون

- التوصيات 120-141 و 120-140 و 120-159 و 120-160 و 120-153 و 120-158 و 120-152 و 120-157 و 120-164 و 120-97 و 121-24 و 121-25 و 121-26**
- 140- يشكل القانون المتعلق بالأطفال والمراهقين الإطار القانوني للحماية الشاملة للأطفال والمراهقين وأسرهم، ويكفل حقهم الكامل في ممارسة الحقوق المكرسة في الصكوك الدولية والدستور وغيره من القوانين. والمعايير الواردة فيه ذات طابع عام وغير قابلة للتصرف، ولمبادئه وقواعده الأسبقية على الأحكام الواردة في قوانين أخرى.
- 141- ولدى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة برامج شتى لتعزيز حقوق الطفل، والوقاية من المخاطر، وتسوية النزاعات، وتعزيز التعايش السليم داخل البيت. ويتخذ المعهد إجراءات عديدة لضمان إدماج الأطفال ذوي الإعاقة ومكافحة التمييز ضدهم، وللقضاء على العنصرية والتمييز العنصري.
- 142- وبغرض الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لمنع العنف، انضمت كولومبيا في عام 2019 إلى الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. ووضع المعهد خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد الأطفال للفترة 2021-2024، التي تتضمن 184 مبادرة لتعزيز الرعاية الفردية للأطفال والمراهقين وضمان نشأتهم ونمائهم في بيئات واقية. ولدى 62 في المائة من المقاطعات خطط عمل في هذا المجال.
- 143- وتمضي كولومبيا قدماً في وضع خطط لتوطيد شبكات حماية الأطفال في 170 بلدية ذات أولوية، متأثرة بالعنف والفقر.
- 144- ويحظر القانون 2021/2089 استخدام العقوبة البدنية والمعاملة القاسية أو المُذلة أو المهينة وأي شكل من العنف كوسيلة لتأديب الأطفال والمراهقين. وفي هذا الصدد، صُممت الاستراتيجية التربوية الوطنية للوقاية من هذا النوع من العنف خلال الفترة 2022-2030. وبغرض تنفيذ هذه الاستراتيجية، قُدمت المساعدة التقنية على الصعيد الإقليمي إلى مكاتب أمناء المظالم المعنيين بقضايا الأسرة، ومقدمي الخدمات الوقائية، والأسر البديلة.

- 145- وجرى تنفيذ استراتيجية حماية الأطفال والمراهقين الرامية إلى منع الجرائم والظواهر الاجتماعية التي تسهم والحد منها والتحقيق فيها والتنسيق وتقاسم المسؤولية فيما يتعلق برعايتهم، والبرنامج المعنون "أسر قوية: حب وحدود"، الذي يهدف إلى الحد من العنف في البيئات الاجتماعية للأطفال والمراهقين.
- 146- ويمكن للأطفال والمراهقين الاتصال بالخط الهاتفي 141 للإبلاغ عن تعرضهم للعنف والاستفادة من خدمات أفرقة متخصصة في الدعم النفسي-الاجتماعي والإرشاد القانوني.
- 147- ولمنع العنف الجنسي، جرى تعزيز النظام الوطني للإنذار المبكر، ونُظمت حملات لتوعية الأطفال والمراهقين وأسرهم والجهات الفاعلة الاجتماعية وقادة المجتمعات المحلية بسبل الوقاية المتاحة. ولدى المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة برامج محددة لرعاية الأطفال والمراهقين ضحايا العنف الجنسي. وتُيسر استراتيجية "آرائى وحقوقى مهمة" واستراتيجية "مستقبل كولومبيا" تحديد حالات العنف الجنسي ومنعها والإبلاغ عنها ومباشرة دعاوى جنائية بشأنها.
- 148- وفي إطار مكافحة استغلال الأطفال والمراهقين جنسياً لأغراض تجارية، تسنى في عام 2021 حجب 180 في المائة من الصفحات الشبكية التي ييسر محتواها هذه الظاهرة. وخلال الفترة 2021-2022، ارتفعت بحوالي 12 في المائة نسبة حجب المواد التي تتضمن اعتداءات جنسية على الأطفال، ونُظمت 187 مناقشة لتوعية الأطفال والمراهقين بالاستخدام السليم لشبكات التواصل الاجتماعي وبالمسؤولية الجنائية للمراهقين.
- 149- وتشارك كولومبيا في المبادرة الإقليمية لجعل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي خالية من عمل الأطفال. ولمكافحة عمل الأطفال وضمان الحماية الشاملة للمراهقين العاملين، اتُخذت التدابير التالية: وضع سياسة عامة للفترة 2017-2027، وإنشاء نظام المعلومات المتكامل لكشف حالات عمل الأطفال وتسجيلها وتحديد خصائصها، وتنظيم حملات للتوعية، ووضع استراتيجية للاتصال، وتقديم المساعدة التقنية على الصعيد الوطني إلى اللجان المشتركة بين المؤسسات للقضاء على عمل الأطفال. ومكنت هذه الإجراءات وغيرها من خفض معدلات عمل الأطفال، من 6,1 في المائة في عام 2018 إلى 3,4 في المائة في عام 2022.
- 150- ويوجد لدى المديرية الإقليمية الـ 33 التابعة للمعهد الكولومبي لرعاية الأسرة وفي المدن الرئيسية في البلد أكثر من 50 فريقاً لضمان الحماية الشاملة للأطفال والمراهقين العاملين والمرتبطة أوضاعهم كثيراً بالشوارع.
- 151- وينص الأمر التوجيهي 2023/01 على تعزيز قدرات جهاز الاستخبارات العسكرية من أجل الحصول على معلومات مفيدة لاتخاذ قرارات لكفالة حماية الأطفال والمراهقين ومنع استغلالهم، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتطبق أحكامه أيضاً على عملية اتخاذ القرار العسكري فيما يتعلق باستخدام القوات الجوية القتالية.

الأشخاص ذوي الإعاقة

التوصيتان 120-179 و 120-177

- 152- لتحسين سبل حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على الرعاية الصحية، تتضمن خطة الاستحقاقات الصحية تدابير لضمان القدرة على التكيف: شروط إمكانية الوصول، ووسائل الدعم، والترتيبات التيسيرية المعقولة، وضمانات الحماية. وتتناول الخطة العشرية للصحة العامة الإجراءات التمايزية وتركز على الجوانب المتعلقة بإعادة التأهيل.

153- وفيما يتعلق بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في نظام التعليم، أُحرز تقدم في وضع اللوائح التنظيمية ذات الصلة وفي تحديد المبادئ التوجيهية التقنية والإدارية والتربوية وتعميمها على 97 كياناً إقليمياً في البلد. وتُعزّز التنسيق بين المؤسسات فيما يتعلق بمنح بطاقة الإعاقة. وجرت متابعة عملية تسجيل 200 000 طالب من الأشخاص ذوي الإعاقة في البلد.

مجتمع الميم الموسع

التوصيتان 120-23 و 120-24

154- أصدرت الحكومة الوطنية المرسوم 2018/762 الذي اعتمدت بموجبه السياسة العامة لضمان ممارسة الأشخاص المنتمين إلى فئات مجتمع الميم الموسع والأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة حقوقهم فعلياً. وأنشئ الفريق التقني لضمان التمتع الفعلي بالحقوق لأفراد مجتمع الميم الموسع، الذي يتولى مسؤولية تعزيز هذه السياسة ورصدها وتقييمها.

155- وأتاحت حملة العمل الإيجابي #AquíEntranTodos (#المجتمع يسع الجميع) إمكانية اعتماد تدابير لمنع التمييز على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، ولتعزيز الفضاءات الخالية من التمييز، بمكافحة الممارسات التمييزية التي تمنع الأشخاص المنتمين إلى فئات مجتمع الميم الموسع أو الأشخاص ذوي الميول الجنسية والهويات الجنسية المتنوعة من دخول المؤسسات التجارية أو غيرها من المؤسسات المفتوحة للعموم.

156- وفي عام 2021، أصدرت النيابة العامة دليل الممارسات الجيدة للتحقيق في أفعال العنف القائم على أساس الميل الجنسي و/أو الهوية الجنسية للضحية ومقاضاة مرتكبيها.

عين - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

التوصيات 120-105 و 120-104 و 120-98 و 120-102 و 120-110 و 120-108 و 120-109 و 120-107 و 120-117 و 120-119 و 120-118 و 120-112 و 120-113 و 120-115 و 120-106 و 120-116 و 120-111 و 120-122 و 120-120 و 120-180

157- لتعزيز فرص الحصول على التعليم، مضت كولومبيا قدماً في تنفيذ استراتيجية البحث الحثيث عن الأشخاص غير الملتحقين بالمدارس، ومنحهم فرصة الالتحاق بها وضمان استمرارهم فيها. كما تشجع كولومبيا النماذج التعليمية المرنة، بما فيها نماذج التعلم السريع. وتوفر للمدرسين التدريب وأدوات التدريس والكتب المرجعية.

158- ومكنت استراتيجيات محو الأمية القائمة على النماذج التعليمية المرنة المراعية لاحتياجات وظروف السكان في المناطق الحضرية والريفية من خفض معدل الأمية من 5,2 في المائة إلى 4,2 في المائة. وجرى تنفيذ 47 مشروعاً لمحو الأمية وتحديث مواد النموذج التعليمي المرن لإعادة الإدماج.

159- وتوجد في كولومبيا مدارس داخلية تنتج للأطفال والمراهقين الذين يعيشون في المناطق الريفية إمكانية الالتحاق بالتعليم والاستمرار فيه وتكفل لهم ظروف الرفاه.

160- وتجدر الإشارة إلى برامج الدعم من أجل تحسين المسارات التعليمية في مناطق ريفية محددة، وإلى برنامج "بيئات الحياة والتعايش والمواطنة"، الذي يستهدف الأطفال والمراهقين ويتوخى تغيير الثقافة المدرسية، وإلى البرنامج الوطني للتعليم الثنائي اللغة.

161- ولدى كولومبيا نظام يُقتدى به في مجال التغطية الصحية. فقد ركزت جهودها على زيادة واستدامة الانتساب إلى النظام العام للضمان الاجتماعي للصحة، حيث ارتفع معدله من 94,66 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى 99,12 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2022. وبسبب ظاهرة الهجرة، بلغ عدد المهاجرين المنتسبين لهذا النظام 1 156 480 شخصاً.

162- وفيما يتعلق بتقديم الخدمات الصحية، وُضعت مبادئ توجيهية بشأن الرعاية الصحية الأولية لضمان توفير خدمات الرعاية الشاملة في أحسن الظروف، بما في ذلك تعزيز الصحة والوقاية من الأمراض والتشخيص والعلاج وإعادة التأهيل والرعاية الملطفة.

163- واعتمد نهج تمايزي قائم على الانتماء الإثني وتعدد الثقافات في إطار الخطة العشرية للصحة العامة. وأدرج في هذه الخطة فصل عن الجماعات الإثنية والشعوب الأصلية، ويجري إنشاء نظام صحي متعدد الثقافات لكفالة الرعاية الصحية للشعوب الأصلية. وفيما يتعلق بجماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والريثال والبالينكي وشعب الروما/العجر، تمضي قدماً الصياغة التشاركية للمبادئ التوجيهية للرعاية الصحية.

164- وفيما يتعلق بالحد من وفيات الأمهات والوفيات في فترة ما حول الولادة، يجري، منذ النصف الثاني من عام 2022، تنفيذ خطة التسريع في المناطق التي تحظى بالأولوية بسبب ارتفاع عدد وفيات الأمهات المسجلة فيها. وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، أُحرز تقدم في المجالات التالية: ضمان الصحة، ورسم مسار الرعاية الصحية الشاملة للأمهات، ووضع إرشادات تقنية لموظفي النظام العام للضمان الاجتماعي للصحة بشأن تكييف الخدمات الصحية في مناطق المجتمعات الإثنية ووضع نموذج وقائي وتنبؤي للرعاية الصحية.

165- وفي إطار برنامج "شبكة الأمن الغذائي"، جرى تشجيع السكان على إنتاج الأغذية لاستهلاكهم الخاص، وعلى اتباع عادات وأساليب صحية في الحياة، وتعزيز المكونات الإثنية والريفية للثقافة الغذائية. واستفاد من هذا البرنامج 1 015 شخصاً من جماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والريثال والبالينكي و2 232 شخصاً من السكان الأصليين في منطقة المحيط الأطلسي و3 389 شخصاً من جماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والريثال والبالينكي و893 شخصاً من السكان الأصليين في منطقة المحيط الهادئ.

166- ولضمان المساواة بين المرأة والرجل في الحصول على فرص العمل، تعهدت الدولة بالعمل بشكل منسق من أجل تحقيق المناصفة في مناصب العمل داخل الجهاز التنفيذي. وفي هذا الصدد، بلغت نسبة شغل المرأة المناصب الإدارية أعلى مستوياتها في تاريخ البلد (46 في المائة). وانخفض متوسط الفجوة بين الرجل والمرأة في الدخل الشهري من 15 في المائة في عام 2018 إلى 8,7 في المائة في عام 2021.

167- وزادت ميزانية قطاع الثقافة بحوالي 45 في المائة، حيث ارتفع مبلغها من 94 875 988 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام 2018 إلى 137 497 942 دولاراً في عام 2022. وتجدر الإشارة إلى النتائج التالية:

168- فقد نُفذت البرامج التالية: البرنامج الوطني للتسويق الثقافي، الذي دعم 10 248 مشروعاً ومبادرة للتنمية الثقافية، والبرنامج الوطني للحوافز (4 016 حافزاً)، وبرنامج "شاركنا ثقافتنا"، الذي استثمر 10 595 288 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في دعم الفاعلين الثقافيين، وبرنامج "الشباب الممتقل" الذي جرى في إطاره تمويل 1 836 مشروعاً، وبرنامج "الاستحقاقات المالية الدورية" الذي كفل لأكثر من 11 609 منشطين ثقافيين من كبار السن دخلاً دائماً مدى الحياة. واستثمرت الموارد المتأتية من الرسوم في 174 مشروعاً ثقافياً، نُفذ 170 منها في بلديات مشمولة ببرامج التنمية الإقليمية.

169- وأُنشئت مؤسسة "كولومبيا تتجرب المواهب" لتيسير استثمار القطاع الخاص في مجال الثقافة، وأعيدت صياغة الخطة الوطنية للثقافة للفترة 2022-2032 لحماية تنوع أنماط الحياة والأرض. وفي كل عام، تتلقى 32 مقاطعة و1000 بلدية و31 مدينة مساعدة تقنية لتعزيز أنشطتها الثقافية ومبادراتها التشاركية. وزادت بحوالي 99 في المائة الموارد المخصصة لاقتناء الآلات الموسيقية والأزياء والمعدات وتوفير أماكن تعليم الفنون في المجتمعات المحلية.

170- وجرى تنفيذ 141 مشروعاً للهياكل الأساسية الثقافية وتجديد أكثر من 50 مكتبة عامة وبناء 20 مكتبة أخرى بفضل التعاون الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، مكنت 12 مدرسة تطبيقية في كولومبيا 4 523 شاباً من ضعاف الحال من الحصول على التدريب في الحرف التقليدية وعلى الدعم لريادة الأعمال في هذا المجال، واستفاد من هذا البرنامج 237 حرفياً في 151 بلدية. وقدم الدعم لإنشاء 209 مدارس تطبيقية، تعزز تنمية الحرف التقليدية على الصعيد الإقليمي.

171- وأُخذت إجراءات إيجابية لضمان إمكانية ممارسة الحقوق الثقافية لأفراد الشعوب الأصلية وجماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والرايثال والبالينكي وشعب الروما، الذين اتفق معهم على تنفيذ استراتيجيات لاستعادة وتعزيز التراث اللغوي والسمعي - البصري والممارسات الثقافية والحرف التقليدية والحفاظ على المأكولات التقليدية وصيانة مواقع حفظ الذاكرة والتاريخ.

فاء - الحد من الفقر والفقر المدقع

التوصيات 99-120 و 103-120 و 100-120 و 101-120

172- بلغ معدل الفقر المتعدد الأبعاد (الذي يقاس بظروف الأسر المعيشية والأطفال والشباب من حيث التعليم والصحة والعمل والحصول على الخدمات العامة وظروف السكن) 12,9 في المائة في عام 2022 (وانخفض بنسبة 3,1 بالمقارنة مع عام 2021). وبلغ 8,7 في المائة في مدن البلد الرئيسية (-2,8 في المائة) و27,3 في المائة في المراكز المأهولة بالسكان والمناطق الريفية المتفرقة (-3,8 في المائة).

173- وعززت الحكومة البرامج الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان الفقراء والضعاف الحال في زيادة المبالغ المالية المخصصة لها وتوسيع نطاق تغطيتها. ووفرت إعانات استثنائية من خلال تحويلات نقدية. وتجدر الإشارة إلى البرامج التالية:

- برنامج "الأسر الناشطة"، الذي استفاد في إطاره من حوافز في مجالي الصحة والتعليم 2,25 مليون أسرة معيشية، و854 916 11 شخصاً، منهم 192 493 10 امرأة، و646 625 شخصاً من السكان الأصليين، و765 70 شخصاً من جماعات السكان الأصليين والسكان السود والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي والرايثال والبالينكي. وبرنامج "الشباب الناشط"، الذي استفاد في إطاره من حوافز 2 016 327 طالباً في مرحلة التعليم العالي. وبرنامج "الدخل التضامني"، الذي أنشئ للتخفيف من آثار جائحة كوفيد-19، والذي استفادت منه 7 072 516 أسرة معيشية.

- برنامج "كبار السن في كولومبيا"، الذي أنشئ لحماية كبار السن الذين ليس لديهم معاش تقاعدي أو الذين يعيشون حالة العوز أو الفقر المدقع، وقدم 5 336 816 إعانة. ويجري تنفيذ مشروع لإصلاح نظام المعاشات التقاعدية حتى يستفيد من تحويلات كبار السن الذين لا يحصلون على معاش تقاعدي و/أو على موارد من البرامج الاجتماعية.

174- وتجدر الإشارة إلى إطلاق النسخة الرابعة من نظام تحديد المستفيدين المحتملين، وإنشاء برنامج "استرداد الضريبة على القيمة المضافة" والسجل الاجتماعي للأسر المعيشية و"لجنة المساواة" لتنسيق ووضع استراتيجيات الإدماج في المجتمع وفي القطاعات الإنتاجية.

175- ويجري تنفيذ برامج لتحسين ظروف السكن: فقد منح برنامج "بتي" 197 060 إعانة لشراء مساكن اجتماعية في المناطق الحضرية للأسر المعيشية المنخفضة الدخل التي لا تملك مسكناً. ووفر برنامج "السكن المجاني" 108-14 مساكن في 26 مقاطعة. وأتاح برنامج "غير بيتي" إمكانية إصدار سندات ملكية 86 512 مسكناً وإصلاح مساكن 9 300 أسرة معيشية من الداخل، واستفادة 58 097 أسرة معيشية من هياكل أساسية اجتماعية. واستفاد من برنامج "حساب الادخار من أجل امتلاك السكن" 1 436 شخصاً في 127 بلدية. وتهدف استراتيجيات مواصلة الإصلاحات الاجتماعية إلى تضيق الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، ووضع خطط متميزة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية.

176- ولسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية، نُفذت البرامج التالية: برنامج "أسر في أراضيها"، الذي توخى المساهمة في ضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي لأفراد 77 531 أسرة معيشية تعرضت للنزوح القسري وعادت إلى موطنها أو أُعيد توطينها. وبرنامج "التدخلات الريفية الشاملة"، الذي مكن، استناداً إلى نهج تمايزي، 25 732 أسرة معيشية من الأقليات الإثنية من ممارسة أنشطة مدرة للدخل وتنمية مجتمعاتها. وبرنامج "ريادة الأعمال الجماعية"، الذي عزز أداء المنظمات الإنتاجية واستفاد منه 13 469 شخصاً.

ساد - مكافحة الاتجار بالمخدرات

التوصية 120-84

177- بفضل عمليات الحظر البرية والبحرية والجوية والقضاء على المحاصيل غير المشروعة، صودرت شحنات من الكوكايين والماريخوانا والهيريون والمخدرات ذات الصلة، وتُمرت الهياكل الأساسية المستخدمة لإنتاج المخدرات. وجرى إتلاف أكثر من 398 000 هكتار من حقول المخدرات وتمير 21 000 مختبر.

178- وتعتبر كولومبيا قدوة إقليمية في مكافحة الاتجار بالمخدرات باعتمادها استراتيجية الحظر الجوي "ZEUS"، ومشاركتها في أكبر عملية بحرية على مستوى الحدود، حيث ارتفع عدد الجهات المشاركة في الحملات البحرية والنهرية من ثمانية بلدان وثمانية مؤسسات إلى 41 بلداً و106 مؤسسات.

179- وأعد مكتب أمين المظالم الكتيب المعنون "المحاصيل غير المشروعة وحقوق الإنسان ووضع سيناريوهات السلام"، الذي يقدم معلومات عن برنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة، ويذكي الوعي بأبعاد انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بهذه المحاصيل.

180- وبدأت العملية التشاركية لوضع السياسة الجديدة لمكافحة المخدرات التي تركز على صون الحياة وحماية البيئة وكفالة صحة الأشخاص ورفاههم. وتتناول هذه السياسة معضلة المخدرات باعتبارها مسألة دينامية ومعقدة لا ينبغي معالجتها في إطار حل وحيد أو محدد، وإنما من منظور إقليمي ونظمي، مع كفالة الاحترام التام لحقوق الإنسان والتصدي بلا هوادة للتنظيمات الإجرامية المتعددة الجنسيات المسؤولة عن الاتجار بالمخدرات والجرائم المرتبطة به.

قاف - حقوق الإنسان والأعمال التجارية

الالتزام الطوعي 123-4(14)

181- في إطار الوفاء بالالتزام الطوعي 123-4، وضعت كولومبيا خطة العمل الوطنية المتعلقة بحقوق الإنسان والأعمال التجارية للفترة 2020-2022. وأتاحت صياغتها بشكل تشاركي إمكانية مراعاة وجهات نظر مختلف الجهات الفاعلة من مؤسسات الدولة وقطاع الأعمال والمجتمع لدى وضع السياسة ذات الصلة وتنفيذها ورصدها. وكانت كولومبيا أول بلد غير أوروبي يعتمد خطة من هذا القبيل في عام 2015، وهي الآن أول بلد في المنطقة يعتمد نسخة ثانية منها.

182- ويُبرز ذلك أوجه التقدم المهم المحرز في الإجراءات التي حددتها الدولة باعتبارها فاعلاً اقتصادياً وفي مجال دعم مؤسسات الأعمال في معالجة حقوق الإنسان. وأحرزت كولومبيا تقدماً كبيراً في قطاع التعدين والطاقة، حيث وضعت سياسة حقوق الإنسان وخارطة المخاطر المتعلقةين بهذا القطاع.

رابعاً- المسائل الجديدة والناشئة، بما في ذلك التطورات والتحديات

183- استحدثت كولومبيا حقيبة وزارية جديدة "وزارة المساواة والإنصاف" بغرض العمل بحزم من أجل تعزيز إجراءات تصميم وتنفيذ ورصد الخطط والبرامج والمشاريع التي '1' تعزز المساواة والإنصاف وتقلص الفجوة بين عامة السكان وأشد الفئات السكانية ضعفاً، و'2' تعزز أثر السياسات الاجتماعية، و'3' تعزز تنسيق السياسات العامة الوطنية والإقليمية والمحلية، و'4' تحدد الجهات الفاعلة الاجتماعية، العامة والخاصة، المسؤولة عن تنفيذ السياسات، و'5' تكفل زيادة مستوى مشاركة المواطنين.

184- ووفقاً لقرار مجلس الأمن 1612، وإعلان المدارس الآمنة، أحرزت الدولة تقدماً في وضع خطة عمل ترمي إلى تنفيذ إجراءات ميدانية لحماية المدارس والجامعات من اعتداءات أطراف النزاع وإلى منع استخدامها لأغراض عسكرية.

185- ووفقاً لقرار مجلس الأمن 1325 لعام 2000 بشأن المرأة والسلام والأمن، يشكل مبدأ المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة مسألتين مهمتين في التفاوض بشأن اتفاقات السلام. وقد أعطت الحكومة الوطنية الأولوية لمسألة وضع خارطة طريق وخطة عمل لتنفيذ هذا القرار.

186- وتمضي كولومبيا قدماً في صياغة السياسة الخارجية النسوية التي تعالج الأسباب الهيكلية لعدم المساواة بين الجنسين. وتسعى بذلك إلى التأثير في السياسات العامة الوطنية على نحو يجعلها تراعي المنظور الجنساني. وتقوم هذه السياسة على ثلاث ركائز، هي: '1' النهج السلمي، و'2' والنهج النقائلي، و'3' النهج التشاركي.

خامساً- التحديات التي قد تتطلب التماس دعم المجتمع الدولي

187- تعرب كولومبيا عن تقديرها لمساهمات المجتمع الدولي في تعزيز حقوق الإنسان. وقد مكّنها إعداد هذا التقرير من تحديد الموارد اللازمة من حيث الدعم المالي والتقني لمعالجة مسائل تعتبر استراتيجية في السعي إلى تحقيق السلام، منها على وجه الخصوص ما يلي:

- تحديد وتنفيذ العنصر الوقائي في سياسة حماية الأراضي.
- تقديم تعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.
- تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتوصيات لجنة استجلاء الحقيقة. وتجدر الإشارة إلى أن مجلس حقوق الإنسان اعتمد القرار المتعلق بتقديم الدعم التقني إلى كولومبيا في مجال حقوق الإنسان، بهدف تعزيز إجراءات تنفيذ اتفاق السلام النهائي والتوصيات الواردة في تقرير لجنة استجلاء الحقيقة.

Notes

- ¹ Comisión creada según el compromiso establecido en el punto 5.2.3. del AFP, correspondiente a la prevención y protección de los DDHH: “(...) *Creación de una comisión asesora convocada por la Defensoría del Pueblo para asesorar y realizar recomendaciones al Gobierno Nacional, a las instituciones del Estado y a las organizaciones de derechos humanos, en materia de derechos humanos y paz. La Defensoría del Pueblo y representantes de las organizaciones de derechos humanos acordarán su composición y funcionamiento.*”
 - ² A/HRC/24/6.
 - ³ A/HRC/24/6.
 - ⁴ A/HRC/24/6.
 - ⁵ A/HRC/24/6.
 - ⁶ A/HRC/39/6.
 - ⁷ A/HRC/39/6.
 - ⁸ A/HRC/39/6.
 - ⁹ Los valores en dólares tienen la tasa de cambio representativa del mercado (TRM) de \$4,056 pesos COP y se expresan de manera aproximada.
 - ¹⁰ A/HRC/24/6.
 - ¹¹ A/HRC/39/6.
 - ¹² A/HRC/39/6/Add.1.
 - ¹³ A/HRC/24/6.
 - ¹⁴ A/HRC/39/6.
-